

قمة المناخ مدخل بايدن لإعادة الولايات المتحدة إلى قيادة العالم

الحفاظ على كوكب الأرض قضية تأخذ حيزاً من اهتمام إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في صراعاتها الجيوستراتيجية مع كل من الصين وروسيا، ولذلك فمن المرجح أن تكون قمة المناخ المرتقبة شرارة انقلاب شامل في نظرة الأميركيين للنظام العالمي الجديد، والذي تسعى عبره واشنطن إلى استعادة دفة قيادة العالم التي فقدتها في السنوات الأربع الماضية.

● واشنطن - عملت الصين في هدوء طيلة السنوات الماضية على بلورة طموحاتها إلى قيادة العالم بدءاً بالتجارة إلى التغيرات المناخية، وقد برز ذلك في الاختلافات الكثيرة بين حزم الرئيس شي جين بينغ في إدارة دفة الأمور، وبين الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الذي اتسمت فترة ولايته بمشاحنات وقرارات انغزالية.

وفي تلك الفترة لم تكن روسيا هي الأخرى مهتمة بما يفعله ترامب، بل سعت إلى استغلال نقاط ضعفه وخاصة في ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط الكثيرة، ولم ناهيه بشكل كبير بالخوف المتزايدة حول قضايا المناخ رغم الالتزام الذي تبديه من خلال الانضمام للجهود الدولية لاعتماد البصمة الكربونية.

الخلافاً بين واشنطن وبكين وموسكو لا مفر منها وضرورة إذا احتفظت الولايات المتحدة بهيمنتها على النظام العالمي

والبوم تقوم إدارة الأميركية الجديدة بلملمة فوضى ترامب وخاصة في ما يتعلق بالمناخ، ويقول محللون إن العالم سيرى نهجاً مديروساً أكثر وأكثر نكاد وأكثر تحديداً للأهداف ولا يركز على العوائق فقط بل يأخذ في الاعتبار المنافسة طويلة الأجل وستكون قمة المناخ المرتقبة يومى الخميس والجمعة المقبلين بمشاركة أكثر من 40 من قادة العالم فرصة حقيقية بالنسبة إلى الرئيس جو بايدن حتى يعيد الولايات المتحدة إلى دفة القيادة العالمية.

ويكمن تلخيص الانسحاب أحادي الجانب للولايات المتحدة من اتفاق باريس للمناخ في عهد ترامب على أنه إهانة كبرى للعولمة وثقافة الجهود المشتركة لتحقيق التطلعات العالمية. ومع ذلك يرى مراقبون أن الخلاف بين واشنطن وبكين لا مفر منه وضروري، إذا احتفظت الولايات المتحدة بهيمنتها على النظام، وبالتالي يتطلب من بايدن أن يكون إستراتيجياً للغاية في تعاملاته مع الصينيين دون التغافل عن الروس. وتبدو وجهة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ثابتة، حيث يصمم الساسة الأميركيون من جميع المشارب على ضمان التفوق الاقتصادي والعسكري لبلادهم وإعاقة صعود بكين. لكن الأمر لا يقف عند حدود الصينيين، فروسيا بدورها تشكل قوة أخرى يحتاج بايدن إلى ترويضها، ويسعى عبر القمة إلى استدراج الرئيس فلاديمير بوتين لإيقاعه في فخ إستراتيجيته.

وتعتبر قضايا المناخ واحدة من مجالات التعاون الأخيرة الممكنة بين كل موسكو وواشنطن رغم التوتر بين الجانبين بشأن العديد من القضايا الدولية أبرزها قضية أوكرانيا والمعارض الروسي المسجون اليكسي نافالني، ولذلك اعتبر الكرملين في بيان يعلن فيه مشاركة بوتين في القمة التي ستعقد عبر تقنية الفيديو كونفرانس أن الرئيس الروسي سيدعم نهج موسكو في

ومن بين التدابير الأخرى على المدى القصير هناك تعزيز "الاستثمارات والتحويلات الدولية" لدعم الانتقال إلى الطاقة الخضراء في الدول المتطورة، وكذلك التخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك غازات هيدروفلوروكربون التي تستخدم بشكل أساسي في التبريد والمكثفات والهباء الجوي.

وتتضمن الخطوات على المدى الأبعد التي ينبغي اتخاذها في عشرينات القرن الحالي لإبقاء زيادة درجة الحرارة المنفق عليها في اتفاقية باريس "في متناول اليد"، تخفيض انبعاثات القطاع الصناعي وإنتاج الكهرباء وتكثيف استخدام الطاقات المتجددة وخدمات النقل النظيف والزراعة المقاومة لتقلبات المناخ.



اجتماع هذا العام اختبار لرؤية بايدن



توازنات خارجية حرجة أمام السلطة الليبية



محمد أبو الفاضل
كاتب مصري

تعتقد السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا أن إقامة توازنات بين الدول المتنافضة وعقد صفقات معها كخيل بإظهار حيادها أمام المواطنين، وأنها ليست محسوبة على جهة محددة، وأن لعبة توزيع الأدوار التي يقوم رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس الحكومة عبدالحميد البديبة ستوقف التجاذبات السياسية والأمنية. ظهرت ملامح التوجهات التبادلية في حرص المنفي والديببة على القيام بزيارات مكوكية لكل من فرنسا ومصر وتركيا واليونان وروسيا والسعودية والإمارات، واستقبال مسؤولين كبار من تونس وإيطاليا واليونان وفرنسا وألمانيا، ليس الهدف منها تطوير العلاقات الدبلوماسية وتعظيم المصالح المباشرة فقط، لكن محاولة توفيق الأوضاع وليس تغييرها من خلال الانفتاح على قوى لها مصالح متعارضة.

يتعنى الليبيون أن تهدأ التوترات بين مصر وتركيا، وتحل المشكلات بين أنقرة وكل من اليونان وفرنسا، وتتصالح نهائياً باريس مع روما في ليبيا، ولا تتصارع الولايات المتحدة مع روسيا الطامعة في وضع قدمها في ليبيا، كي لا ترهق الدولة في حسابات حرجة وتوازنات هشة، فالكثير من مصالح القوى المنخرطة في الأزمة وبأشكال متباينة متناقضة ويصعب قسمتها على اثنين، فما بالنا لو أكثر. تبني السلطة الجديدة تقديرها في مسألة التوازنات بين قوى مختلفة على خبرات ونتائج بعض الدول التي نجحت في تحقيق هذه المعادلة وأقامت علاقات بين الشرق والغرب، واستفادت من ذلك في تخفيف حدة الأزمات التي كان يعاني منها كل من رهن مستقبله السياسي ومصير بلده بجبهة واحدة. يحاول الديببة تفكيك عقد العلاقة مع تركيا بهدوء، وتعد أكثر الدول تأثيراً بشكل مباشر في الأزمة الليبية بما لديها من مرتزقة وقوات عسكرية على الأرض، وما ربطها بالحكومة السابقة من اتفاقيات وتفاهات لم تنكرها الحكومة الحالية، والتي يعلم رئيسها أن تكاليف شطبها عليه في الوقت الراهن باهظة.

انساق المنفي والديببة نحو ضبط زوايا العلاقات مع قوى إقليمية ودولية، لأن كليهما يعلم عمق انعكاساتها على القضايا الداخلية، فغالبية التكتبات

السياسية والعسكرية جاءت من وراء ذلك، بدءاً من قيام حلف شمال الأطلسي بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي وحتى تركز الآلاف من المرتزقة والعصابات المسلحة والمتطرفين، مروراً بحزمة طويلة من الملفات استدعت استنفاراً عارماً كان أد حول ليبيا إلى ساحة حرب دولية. لم تكن ليبيا استثناء في الأزمات العابرة للحدود، أو اختراع الحروب بالكواله، لكن المشكلة أنها جمعت بين الخصال التي يمكن أن يجدها المراقب في أزمات متفرقة، فهي ساحة للصراع على النفوذ الإستراتيجي بحكم الموقع الجغرافي، والصراع على الثروة بسبب الموارد الطبيعية الكبيرة، وفضاء لتصفية الحسابات بين قوى عدة. وتحولت إلى فناء مناسب لتمرکز متشددين في منطقة جغرافية رخوة وحدودها ممتدة ومفتوحة، أو يصعب ضبطها، ومطمع لعصابات مسلحة ومرترقة وإرهابيين، ومجال لاختبار وتجربة معدات وآلات عسكرية، وغيرها من المكونات السلبية التي تصاعدت ملامحها في ليبيا.

وسط ظواهر مخيفة اختارت السلطة الليبية البدء في ترميم الجدران الخارجية أولاً، وهو اعتراف صريح بحدودية العوامل الداخلية التي لعبت دوراً في تغذية الصراع، واختيار لدى القدرة على تطوير أدوار القوى الإقليمية والدولية، باعتباره أن التوصل إلى نتيجة إيجابية معها يفتح الطريق لضبط المفاتيح الرئيسية للأزمة.

انطلقت هذه الرؤية من زيادة الأدوار التي تقوم بها بعض القوى، وهي رؤية صائبة إذا استطاعت السلطة وضع يديها على جروحها من دون تفرقة أو مناورات، لأنها موضوعة تحت منظار يرصد ماذا فعلت مع تركيا، وكيف تصرف حيال مصر، وإلى أين ذهبت في التفاهات مع كل من روسيا وفرنسا وإيطاليا واليونان، وما مصير العلاقة مع السعودية والإمارات ودول المغرب العربي؟ قد تكون الأسئلة المطروحة صعبة وليس من السهولة الإجابة عليها من قبل سلطة أمامها بضعة أشهر لإجراء انتخابات واختيار قيادة دائمة، وهي خطوة تجد تأييداً دولياً كبيراً، ويعول عليها الليبيون

للخروج من قلب المعاناة التي تلازمهم منذ أكثر من عشر سنوات، وأفقدتهم الثقة في أسماء عديدة من النخب السياسية والعسكرية. يبدو أن السلطة الليبية تتصرف وكأن أمامها سنوات في الحكم وليس ثمانية أشهر، فالتوازنات التي تحاول بناؤها تحتاج وقتاً طويلاً، وتفويضاً دستورياً واضحاً، وشعبية داخلية متينة تقف خلفها وتساعد على تجاوز المطبات ما جعل الشكوك تتزايد

في إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها قبل نهاية العام الجاري. يعتبر قطاع من الليبيين أن ترتيب الأوضاع الخارجية حق يراة به باطل، ففي ظاهره يعكس رغبة في وقف التدخلات، مستندة إلى تجدد الدعم الدولي لمنع كل أشكالها وصور قرار مهم لمجلس الأمن بمرافقة وقف إطلاق النار، وفي باطنه يحمل تحايلاً لبقاء الأوضاع على ما هي عليه عبر صيغة تضمن لكل طرف تحقيق مصالحه بلا فعالية كبيرة لوقف العبث الخارجي الذي أدى إلى تفاقم الأزمة. تصلح التوازنات مع الحكومات المستقرة التي تعلم أنها قادرة على الوفاء بالواجبات والتعهدات، بينما في حالة السلطة المؤقتة يمكن أن تجلب معها مشكلات، لأنها قد تضطر إلى تقديم تنازلات للدليل على قدرتها في تقديم حلول من دون أن تستطيع ضمان تنفيذها، ويتولد عن ذلك خلل يفتح الباب لمشكلات جديدة. إذا تامت السلطة الليبية في نسج شبكة من العلاقات مجرد التوازن سوف تكون مخطئة، فالسباق على ليبيا وفيها الذي ولده الفراغ الأمني والسياسي لا زال موجوداً، ويمكن أن تتزايد معاملة في أي لحظة، وقد تجد القيادة نفسها بين شقي رحى التوفيق بين مناقضات كثيرة والحفاظ على أمن واستقرار بلد يعج بميليشيات بعضها تضم بصورة أفقت من يسيطرون عليها التحكم فيها.

من الأجدى في هذه الحالة البحث عن حل للاقتسامات وتهيئة البلاد لاستحقاق الانتخابات، فالنتيجة التي سوف تتحصل عليها السلطة التنفيذية من الترتيبات الخارجية يمكن أن تتحطم إذا أخفقت في معالجة نظيرتها الداخلية والتي تحتاج لجهود كبيرة لتعزيز اللحمة الوطنية بعد أن تأثرت بما جرى من صراعات الفترة الماضية. تظل توازنات المنفي والديببة معرضة لتخرج عن الخط السياسي والعسكري والاقتصادي المرسوم لها، ما لم تمض بالتوازي معها تحركات داخلية تعتمد صيغة مواعمت الضرورة، بلا إنحيازات لقوى معينة أو غبن لقوى أخرى، ففي النهاية تماسك الجبهة المحلية والحفاظ النسيج الوطني بلا تفرقة مناطقية وتوحيد جميع المؤسسات النظامية، من العوامل التي تقيس نجاح وفشل السلطة التنفيذية.

في إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها قبل نهاية العام الجاري. يعتبر قطاع من الليبيين أن ترتيب الأوضاع الخارجية حق يراة به باطل، ففي ظاهره يعكس رغبة في وقف التدخلات، مستندة إلى تجدد الدعم الدولي لمنع كل أشكالها وصور قرار مهم لمجلس الأمن بمرافقة وقف إطلاق النار، وفي باطنه يحمل تحايلاً لبقاء الأوضاع على ما هي عليه عبر صيغة تضمن لكل طرف تحقيق مصالحه بلا فعالية كبيرة لوقف العبث الخارجي الذي أدى إلى تفاقم الأزمة. تصلح التوازنات مع الحكومات المستقرة التي تعلم أنها قادرة على الوفاء بالواجبات والتعهدات، بينما في حالة السلطة المؤقتة يمكن أن تجلب معها مشكلات، لأنها قد تضطر إلى تقديم تنازلات للدليل على قدرتها في تقديم حلول من دون أن تستطيع ضمان تنفيذها، ويتولد عن ذلك خلل يفتح الباب لمشكلات جديدة. إذا تامت السلطة الليبية في نسج شبكة من العلاقات مجرد التوازن سوف تكون مخطئة، فالسباق على ليبيا وفيها الذي ولده الفراغ الأمني والسياسي لا زال موجوداً، ويمكن أن تتزايد معاملة في أي لحظة، وقد تجد القيادة نفسها بين شقي رحى التوفيق بين مناقضات كثيرة والحفاظ على أمن واستقرار بلد يعج بميليشيات بعضها تضم بصورة أفقت من يسيطرون عليها التحكم فيها.

من الأجدى في هذه الحالة البحث عن حل للاقتسامات وتهيئة البلاد لاستحقاق الانتخابات، فالنتيجة التي سوف تتحصل عليها السلطة التنفيذية من الترتيبات الخارجية يمكن أن تتحطم إذا أخفقت في معالجة نظيرتها الداخلية والتي تحتاج لجهود كبيرة لتعزيز اللحمة الوطنية بعد أن تأثرت بما جرى من صراعات الفترة الماضية. تظل توازنات المنفي والديببة معرضة لتخرج عن الخط السياسي والعسكري والاقتصادي المرسوم لها، ما لم تمض بالتوازي معها تحركات داخلية تعتمد صيغة مواعمت الضرورة، بلا إنحيازات لقوى معينة أو غبن لقوى أخرى، ففي النهاية تماسك الجبهة المحلية والحفاظ النسيج الوطني بلا تفرقة مناطقية وتوحيد جميع المؤسسات النظامية، من العوامل التي تقيس نجاح وفشل السلطة التنفيذية.

من الأجدى في هذه الحالة البحث عن حل للاقتسامات وتهيئة البلاد لاستحقاق الانتخابات، فالنتيجة التي سوف تتحصل عليها السلطة التنفيذية من الترتيبات الخارجية يمكن أن تتحطم إذا أخفقت في معالجة نظيرتها الداخلية والتي تحتاج لجهود كبيرة لتعزيز اللحمة الوطنية بعد أن تأثرت بما جرى من صراعات الفترة الماضية. تظل توازنات المنفي والديببة معرضة لتخرج عن الخط السياسي والعسكري والاقتصادي المرسوم لها، ما لم تمض بالتوازي معها تحركات داخلية تعتمد صيغة مواعمت الضرورة، بلا إنحيازات لقوى معينة أو غبن لقوى أخرى، ففي النهاية تماسك الجبهة المحلية والحفاظ النسيج الوطني بلا تفرقة مناطقية وتوحيد جميع المؤسسات النظامية، من العوامل التي تقيس نجاح وفشل السلطة التنفيذية.